

الاجاد بالاحاد فكان قيل زيد ووضعت معتز فان وعمر ووضعت معتز فان
وهكذا اخو ركب العمود ووليتهم وكثره الشواهي ووضعت بفتح الضاد
المعنى اى حرفة قال شيخ الاسلام سميت صنعة لانه اذا تركها ضاعت او
ضاع وهو يطلق الصنعة على النون والعقار والكل صحيح هنا اه
وقيل لا يحتاج لتقدير قابله الكوفيين والاعفوش ورد بان كون الواو بمعنى
مع لا يستلزم كونها بمنزلة الهال مع ظن يصلي الاحضار به بخلاف الواو
وهي لا تصلي ان تكون ضم الى جريا زيات المعنى على غيره والمراد لا
تصلح ضم بالانفراد اهما كالمثال الاول والعقد المتكلم كالمثال الثاني
فانه التصود جعله حال من الحق فاندفع ايرادك المثال الثاني في كلام
الناظم يصلي للحال في الخبرية وعدها الربعة الحضر اضافى بالنسبة
لهذا المضى والافتد بفتح مضافا محذوف فيها المتبادر جوبا احدها ما
اخبر عنه باسم واقم بعد الاسم نحو كرم العلماء لاسيما يردنا بينهما ما خبر
عنه بمسئ فاعلى او مفعول المصدر الواقع بدلا عن الفاعل نحو قيس
لك ورعا لك فلك خبر محذوف وجوبا لى الفاعل او المفعول في المعنى
المصدر كان يلى الفعل المعتل المقطوع انما وجب الحذف ليعلم ان كان نقشا
في الاميل فقطع لفصد انشا المدح والذم او الترحم في مدح الخاضع به
ما اذا كان المعتل للايضاح والتخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز وكثر
المستد او حذفه كظهور الناصب واضماره محضوم نعم وتيسر ان
وما كان مفسها في افادته المدح والذم نعم الرجل زيد او انتارنيك
الى ان محل ما ذكره انا خبر المحضوم عنهما وجعل خبر المحذوف فان تقدم
خبر زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير فالجمل بعد خبر والرايط بينهما العمود
الذي في الرطل وان تقدم مبتدأ خبره الجملة قبله او محذوف فليس مما
خفت فيه في ذمى لا فعلن انما وجب الحذف لدلالة الجواب عليه وسيد
مسددة لانه المبتدأ منه واجبه التاضير فالجواب حال محله ولم يقصر هنا
الصراحة في القسم بدلالة المثال فكذلك المصواب اسقاط قولك وهو
ما كان الخبر منه مرجحا ومعناه في ذمى متعلق غمدا وميثاق وهو مفعول
الجواب لانه الذي يستقر في الذم لا نفس العهد والميثاق لهم

سراة

سراة لوجهم مبتدأ وسراة بفتح السين جومر بمعنى شريف وقد نفع خبر اول
وشهر خبر ثانى واصلد سرية قلبت الما الفاعل كرها والفتح ما قبلها
ومع جموع على غير قياس لان قولها لا جمع على فعلة بل على فعلها نحو كرم
وكرم ما وقال السهلي اسم جمع متلضم اليه كذا في القاموس المزارعة
كيفية متوسطة بين العداوة والجهودة الصفتين وليكن في الازواج مع الخلا
وضع الجوزة اذ هما صندان الاحتمال وانما الوجود دغم بين وبين الاشكال
ان هذا المعنى يظهر معنى زيد كالمثال الثاني من ان جماع بين الصفتين
اذ كل من الصفتين الصفتين موجود منه ذكره الشواهي قال في
التصريح وهل في كل منهما ضمير اول اضمر فيهما او الثاني فقط اختار ابو
حيان او ابا وصاحبه البديع ثانيا والثالث في التمام وتظهر ثمة الخلاف في
تحليلها او يحل احد في نحو هذه البستان حلوجا من رواية فان قلنا لا
يجعل الاول ضمير اثنين رجع مانه بالثاني وان قلنا انه يجعل فيجوز
ان يكون من التقارع في السببين المرفوع على القول به اه
كذلك كالمثال الاول اشار بهذا الى ان تعدد الخبر في ضربين الاولين
تعددي اللفظ والمعنى كمثل الناظم والمثال المتقدم في الك وهذا الضرب
يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه
ان لا يبعد في الاخبار يعصمه على المستد نحو هذا حلوجا من وهذا الضرب
الاجوز فيه العطف لان العطف يقتضئ الحفاية واللايتوسط المبتدأ بينهما ولا
يتقدمان على المستد فلا يقال حلوجا من حاضرا ولا حلوجا من حاضرا
لانه جركه مجرى الامثال وهي لا تفسر وكذا ما جركه حاضرا او ازيد بضمه ضمرا
ثالثا وهو ان يتعدد لتعدد صاحبه نحو سوك كاتب وشاعر وفقيه ولا يستعمل
هذا دون عطف وما كان من الضرب الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة
بحسب تعدده وما كان من الضرب الثاني والثالث فلا يعبر فيه بتغير اللفظ
الواحد الا بما زاد الازاميني من لسان العرب اى لغاتهم من
يك ذابت من شرطية لا موصولة بخلاف المعنى فلذا بنى جواب الشرط
والبت اللمسا الغليظ المرصع وقيل وما بعدة على صفة اسم الفاعل اخبار
عن قوله هذا والمراد من ذلك ذابت فانما مثله لانه هذا البت بنى بكيفي